A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/747
21 November 1989
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٣٨ من جدول الاعمال

استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

هيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

مذكرة من الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٤/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الى الأمين العام أن يتشاور مع جميع الدول الاعضاء وأن يلتمس آراءها بشأن سبل ووسائل تحقيق تنفيذ متوازن وفعال للتوصيتين ٢ و ٨ من توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة[(١)] ، مع مراعاة جميع التقارير ذات الصلة ، بما فيها تقرير لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (E/1988/75) ، فضلا عن نتيجة المناقشات التي ستدور في سنة ١٩٨٩ بشأن تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يقدم تقريرا مفصلا الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، بغية تمكين الدول الاعضاء من النظر واتخاذ إجراءات مناسبة بهدف تعزيز فعالية الجهاز الحكومي الدولي وأجهزة الدعم بأمانته فضلا عن إنجاز البرامج في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . كذلك قررت الجمعية النظر ، في دورتها الرابعة والاربعين ، في ذلك التقرير ، وفي التقرير النهائي المتعلق بتنفيذ القرار ٢١٣/٤١ ، في إطار البند المعنون "استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة" .

٢ - ووفقا لما ورد أعلاه ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية الى جميع الدول الاعضاء والدول التي لها مركز المراقب للحصول على آرائهما . ومنذ إعداد هذا التقرير ، وردت ردود من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واسبانيا (بالنيابة عن الدول

الإثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي)، واستراليا ، وايسلندا ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والدانمرك ، ورومانيا ، والسويد ، وفنلندا ، والكاميرون ، وكوبا ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ويوغوسلافيا وسويسرا . ويرد موجز للآراء المعرب عنها في المرفق .

٣ - وسبب الاهتمام الرئيسي بدراسة هيكل وأداء الجهاز الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ودعم الأمانة المقابل هو ضمان قدرته على الاستجابة على نحو فعال لاحتياجات الدول الأعضاء . ويتمثل أحد العناصر الهامة في هذا الشأن في قدرة المنظمة على أن تكيف نفسها بحيث تستجيب على نحو فعال للقضايا الجديدة والناشئة .

٤ - ومن المقرر أن تجرى مداولات حكومية دولية رئيسية في المستقبل القريب ، ومن المتوقع أن تضع نهجا جديدة لتحديد اهتمامات المجتمع الدولي ذات الأولوية ، وأن تقترح الاسلوب الذي يمكن أن تستخدمه الامم المتحدة للاستجابة لها على أفضل وجه . فمثلا ، قررت الجمعية العامة عقد دورة استثنائية في أوائل عام ١٩٩٠ للنظر في مسألة التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات وعرضها ، وطلبها ، والإتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع . وتشير قرارات أخرى قيد النظر في الدورة الحالية للجمعية العامة إلى ظهور اتفاق على مجموعة واسعة من الانشطة الجديدة التي ستضطلع بها الامم المتحدة في هذا الميدان .

٥ - وفي الميدان الاقتصادي ، ستعقد الجمعية العامة دورة استثنائية في نيسان/ ابريل ١٩٩٠ مكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . ومن المتوقع أن توفر الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، التي ستعقد على مستوى سياسي رفيع ، إطارا جديدا للتعاون الاقتصادي الدولي ، وكذلك الزخم السياسي اللازم لتحقيق تعاون دولي أكبر في معالجة كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي . وفي الوقت ذاته ، يجري الاضطلاع بأعمال تحضيرية بشأن وضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . وهذه الاستراتيجية ، التي يتوقع أن تعتمدها الجمعية في الدورة الخامسة والاربعين ، ينبغي أن توفر أيضا إطارا للمجتمع الدولي ، بما في ذلك مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، لتعزيز التنمية المستمرة للبلدان النامية في التسعينات . وقد اتسعت الفجوة الاقتصادية القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الثمانينات . وينطبق هذا بصفة خاصة على أقل البلدان نموا من بين البلدان

النامية . ومن المتوقع أن يتصدى مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الذي سينعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، لهذه الفجوة الآخذة في الاتساع ، وأن يعتمد تدابير محددة لمعالجة مشاكلها .

٦ - وتسلم الحكومات الآن بوضوح بأهمية البيئة وصلتها بالتنمية . ومن المتوقع أن تتخذ الجمعية في دورتها الحالية قرارا بشأن الترتيبات التحضيرية لعقد مؤتمر رئيسي عن البيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ . وسيكون لأعمال المؤتمر التحضيرية ونتائجه أثر هام على أعمال الامم المتحدة . وينطبق نفس القول على الاعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ونتائجها .

٧ - ويتمثل جانب آخر من أعمال الامم المتحدة ، الذي اكتسب أهمية متزايدة ، في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية . ومن الامور الاكثر احتمالا أن يكون للاستعراض الشامل للسياسة ، الذي تضطلع به الآن الجمعية العامة في دورتها الحالية ، تأثير هام على أعمال الامم المتحدة على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الامانات . كذلك ، سيتأثر برنامج عمل الامم المتحدة على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الامانات بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، التي ستنظر فيها الجمعية العامة وتعتمدها في دورتها الخامسة والاربعين .

٨ - وسيكون لنتائج هذه المداولات آثار حاسمة على هيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة . لذا يرى الامين العام ، أنه من المناسب انتظار نتائج تلك المداولات وإدماجها في توصياته . وعلى نفس المنوال ، قد يعن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا أن يقوم ، في الوقت المناسب ، بالنظر في إجراء استعراض شامل للهيكل الحكومي الدولي للامم المتحدة على ضوء نتائج المشاورات المشار اليها أعلاه .

٩ - وتنطبق الاعتبارات المجملة أعلاه على إعادة تشكيل الامانة العامة أيضا . وكما ذكر في التقرير المرحلي للامين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ (A/44/222 و Corr.1) ، فإن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للامانة العامة هي عملية متواصلة يجب أن تأخذ في الاعتبار ، في جملة أمور ، المقررات المتعلقة بالجهاز الحكومي الدولي .

١٠ - ولكن المجلس طلب في قراره ٧٧/١٩٨٨ الى الامين العام ، أن يقدم مقترحات تتعلق بهيكل وتشكيل جهاز أمانة مستقل ومحدد المعالم لدعم المجلس ، يقوم بالوظائف

الفنية والخدمات التقنية المطلوبة بالنسبة لما يلي (أ) القيام كل سنة بإعداد مذكرة تتضمن قائمة موحدة بالمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين ؛ (ب) المعلومات الواردة من الوكالات المتخصصة بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ توصيات الجمعية العامة ؛ (ج) تحليلات موجزة للمسائل الرئيسية في الخطة المتوسطة الأجل ومشاريع مقترحات بشأن برنامج متعدد السنوات لإجراء هذه التحليلات ؛ (د) تقارير موحدة موجهة نحو المسائل ذات الصلة .

١١ - وطلب المجلس ، في الفقرة ٣٦ من قراره ١١٤/١٩٨٩ ، من الأمين العام أن يضع في الاعتبار ، بغية التنفيذ الكامل والفعال لقراري المجلس ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ ، النقاط التالية عند تقديم دعم الأمانة للمجلس ، على النحو المشار اليه في الفقرة ٢ (ز) من قرار المجلس ٧٧/١٩٨٨ :

(أ) ينبغي أن يكون هناك هيكل أمانة مستقل تنظيميا ومحدد المعالم لتقديم الدعم الفني فيما يتعلق بإعداد التحليلات المواضيعية والتقارير الموحدة ؛

(ب) ينبغي الاعتماد ، حسب الاقتضاء ، على الخبرة الفنية المتوفرة لدى المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ؛

(ج) ينبغي لدعم الأمانة الذي من هذا القبيل أن يتاح حسب الاقتضاء ، وذلك ، في جملة أمور ، في حدود الموارد القائمة ، من خلال إعادة توزيع الموظفين واستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية .

١٢ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، أنيطت بالمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي مسؤولية كفالة توفير القيادة الفعالة لمختلفة عناصر منظومة الأمم المتحدة وممارسة التنسيق الشامل داخل المنظومة لضمان اتباع نهج متعدد التخصصات في معالجة مشاكل التنمية على نطاق المنظومة ، وكفالة تحقيق التماسك والتنسيق والإدارة الفعالة داخل الأمم المتحدة لجميع الأنشطة المضطلع بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة الى أن الدول الأعضاء أكدت أهمية تعزيز سلطة المدير العام .

١٣ - وتشمل المتطلبات الفنية المتوخاة في القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعداد عدد من التقارير الجديدة ، ولاسيما التحليلات المواضيعية والتقارير

الموحدة الموجهة نحو المسائل ذات الصلة . وسيستلزم اعداد هذه التقارير تنظيما وتنسيقا فعالين للمدخلات الواردة من المكاتب الفنية التابعة لمنظومة الامم المتحدة ككل ، فضلا عن كفالة الاتساق في توجيه سياستها العامة . وطبقا للمسؤوليات العامة للمدير العام المبينة أعلاه ، قرر الأمين العام أن ينيط بالمدير العام مسؤولية توفير الدعم الفني وفقا للطلب الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٤/١٩٨٩ .

١٤ - ويعتزم الأمين العام ، في ضوء ما سبق ذكره ، أن يبقي هياكل الأمانة قيد الاستعراض .

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) .

المرفق

موجز الردود

١ - أظهرت التعليقات والآراء الواردة من الحكومات ، بوجه عام ، رغبة حقيقية في جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة وفعالية في التصدي للأولويات المطروحة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة ، وذلك عن طريق ، جملة أمور منها ، إجراء تحسينات في الهياكل الحكومية الدولية القائمة وهياكل الأمانة . وثمة اتفاق عام فيما يبدو على المبادئ الأساسية التالية :

(أ) التركيز على أهمية الأمم المتحدة كمحفل لتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية ولتوفير الدافع لاتخاذ إجراءات سياسية بشأنها . واعتبر من الأساسي في هذا الصدد دعم الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على التصدي بشكل فعال للتحديات الجديدة في التسعينات . كذلك ينبغي للتقدم الذي أحرز مؤخرا في المجال السياسي أن يوفر أساسا لتحقيق تقدم مماثل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

(ب) الاعتراف بأن الإصلاح عملية مستمرة وأساسية لكفالة حيوية وفعالية منظومة الأمم المتحدة ككل وأنشطتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وليس الغرض من هذا الإصلاح هو تحقيق وفورات ، وإنما استخدام الموارد المتاحة استخداما أفضل وأكثر فعالية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي إعادة استثمار أية وفورات يتم تحقيقها ، في البرامج ذات الأولوية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وبذا تصبح العملية "خالية من النفقات" . ورئي أن تجميد الموارد في إطار نمط توزيعها الحالي سيكون له ، في الأجل الطويل ، أثر سلبي على قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التحديدات في المستقبل .

(ج) ضرورة تحديد الأدوار المنوطة بكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحديدا واضحا . إذ ينبغي للجمعية العامة ، تمشيا مع ما لها من صلاحيات واختصاصات بوصفها الهيئة العليا أن تركز على المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة . وينبغي للمجلس ، بوجه خاص ، أن يكفل تنسيق وتناسق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بما فيها الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . وشدد أيضا على دور المجلس بوصفه مركز التنسيق بين الهيئات الفرعية ، وعلى دوره في مساعدة الجمعية العامة .

(د) اعتبار العمل الذي قامت به لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بمثابة نقطة بداية جيدة للجهود المبذولة من أجل الإصلاح . ويمكن أن تساعد التحليلات والدراسة المتعمقة التي أجريت في صياغة الاستنتاجات والتوصيات . كما اعتبرت الجهود الجارية من أجل إنعاش المجلس بمثابة جزء هام من العملية الإجمالية لتعزيز فعالية الأمم المتحدة .

(هـ) ضرورة استجابة عملية إعادة تنظيم أو إعادة تشكيل خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة للتغييرات الحاصلة في هيكل وأداء الهيئات الحكومية الدولية . كما أن توفير أمانة فعالة ينبغي أن يشمل تعزيز سلطة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

(و) اعتبار تقديم الدعم السياسي على أعلى مستوى لدور منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وكذلك لعملية الإصلاح ذاتها ، أساسيا . وفي هذا السياق ، شدد على الدور القيادي للأمين العام .

٢ - وبالإضافة الى مجالات الاتفاق العام هذه ، قدم عدد من المقترحات المحددة يشمل ما يلي :

(أ) ضرورة قيام المجلس بالنظر بمزيد من الموضوعية في تقارير هيئاته الفرعية للتشديد من جديد على دورها كمركز لتنسيق الأنشطة ذات الصلة ؛

(ب) الاهتمام بمنع ازدواج الجهود وضرورة تقليل عدد الهيئات التي تعالج نفس القضايا وتفادي تكرار المناقشات ؛

(ج) ضرورة المحافظة على دور الأمم المتحدة وتعزيزه في معالجة قضايا مختارة تشمل حقوق الإنسان ، والمساعدة التقنية والمالية ، والأنشطة التنفيذية ، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي ، وقضايا التنمية الاجتماعية ، وبوجه خاص المخدرات ؛

(د) ضرورة تقليل العدد الإجمالي للاجتماعات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، بما في ذلك إمكانية تقليل مدة دورة الربيع للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي . وفي هذا السياق ، اقترح إعطاء دور أقوى لإدارة شؤون المؤتمرات وللجنة المؤتمرات ؛

(هـ) ضرورة متابعة أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بالأجهزة الفرعية التي حددت فيها بعض التغيرات التي يمكن أن تساعد على تحقيق تقدم موضوعي في بعض المجالات .

- - - - -